الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة الثالثة عشرة
المعقودة يوم الجمعة
١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

الرئيس : السيد بروتود يننغرات (اندونيسيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (تابع)
مناقشة عامة (تابع)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.5/36/SR.13
25 January 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

81-57165

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (تابع)
(A/36/6 ، و A/36/7 ، و A/36/38 ، الفصلان الخامس والسابع دال)

مناقشة عامة (تابع)

١ - السيد الصفطي (مصر) : قال انه عند وضع الميزانية تأخذ البلدان في الاعتبار حالة الاقتصاد الداخلية والخارجية وتنظر أيضا للعوامل السياسية المحلية والدولية ، بيد أن المنظمات الدولية ، وعلى رأسها الأمم المتحدة ، تعمل على أساس مختلف عن ذلك ، أو يجب أن يختلف عن ذلك . وأضاف انه يتحتم على الأمم المتحدة أن تعمل من أجل تحقيق المبادئ الواردة في ميثاقها ، ولذلك اختارت أن تضع ميزانيتها على أساس البرامج . وذكر أن أبواب ميزانيتها تتوافق مع أهداف الميثاق ، فهناك باب لشؤون مجلس الأمن وأنشطة حفظ السلم ، وباب للمسائل السياسية وانهاء الاستعمار ، وأبواب للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والانسانية ، وهكذا ، وقال انه يتضح حتى من ذكر هذه البنود ان الأمم المتحدة لم تأخذ بالغئات التي تضعها الدول لميزانياتها وانها يجب أن تضع عينيها على الميثاق وأهدافه عند وضع الميزانية . واستطرد قائلا انه لو حل السلم واستتب الأمن في جميع أرجاء الأرض ، لما كانت هناك حاجة لمجلس الأمن أو لأنشطة حفظ السلم ، ولوجب حذف أي مصروفات في الميزانية على هذه الأنشطة . وأضاف قائلا ان العكس أيضا صحيح ، فلو أن حالة السلم والأمن الدوليين تتطلب قيام الأمم المتحدة ببذل جهود لتحقيقهما ، لوجب على جميع الدول الأعضاء توفير الاعتمادات اللازمة لصيانتهما .

٢ - واسترسل قائلا انه يجب بالمثل النظر الى جميع أبواب الميزانية من زاوية تحقيق أهداف الميثاق وليس من تلك الزاوية الضيقة التي تستند اليها الاقتراحات الحالية للميزانية . ويظل ذلك صحيحا مهما بدت فكرة النمو الصفرى جذابة لبعض الوفود . وأردف قائلا انه بينما تداعب بعض الوفود عن فكرة النمو الصفرى ، الا ان الأغلبية الساحقة للوفود رفضت المبدأ . وذكر انه من الضرورى أخذ رأى غالبية الدول في الاعتبار ، خصوصا وان هذه الأغلبية الساحقة معظمها بلدان نامية ، ولا يمكن بأى معيار القول بأن الصعوبات الاقتصادية التي تواجه هذه البلدان أقل حدة بأى حال مما يواجه البلدان الصناعية . وأضاف قائلا انه وان كانت هذه الأقلية الضئيلة من الدول المتقدمة تتحمل النصيب الأكبر من الميزانية ، فانها تتحمله طبقا لنصوص الميثاق نفسه ولقرارات الجمعية العامة التي شاركت هي نفسها في وضعها ، ولا ينبغي للأمانة العامة أن تهتدى برأى الأقلية . وقال ان الاقتراحات الحالية للميزانية تقوم على النمو بالنقص ، وان النمو بالنقص في حقيقة الأمر وكما يعرفه الاقتصاديون هو انحدار وبداية موت .

٣ - واسترسل قائلا ان حجم الانفاق الاجمالي السنوى في الميزانية يصل الى حوالي ٧٠٠ مليون دولار ، وهو ما يساوى ان لم يزد في بعض الحالات عن اجمالي الناتج القومي السنوى لكثير من

(السيد الصفطاوي ، مصر)

الدول . وأضاف ان هذا المبلغ في الوقت ذاته أقل من انفاق يوم واحد على عجلة الحرب في أى من الدولتين العظميين ، وهو أقل من انفاق تسع ساعات على الحرب لو أخذنا العالم في مجموعه . ووصف الحرب بأنها الخراب والدمار ، ووصف الأمم المتحدة بأنها البناء والتعمير وانها الأمل في السلم والتنمية ، أو أنها يجب أن تكون كذلك . وقال انه من الممكن عقد مقارنات كثيرة بين ما يجب أن ينفقه العالم على الأمم المتحدة بكل ما تمثله ، وما ينفقه على أهداف أقل نبلا .

٤ - ومضى قائلا انه بالرغم من هذه الحقائق ، لا يزال هناك من يلقي محاضرات عن الضرورات الاقتصادية وعن كفاءة التنفيذ . وقال ان البعض يدّعي بأن الميزانية تتضاعف في المتوسط مرة كل خمس سنوات ؛ وان الزيادة ترجع لسببين . السبب الأول هو تنفيذ البرامج التي يصدر بها قرارات من مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة ، وعلى رأسها الجمعية العامة ، وليس لأحد أن يشكو من الآثار المالية لقرار شارك هو نفسه في وضعه . والسبب الثاني هو التضخم ، واذا كان لأحد أن يشكو هنا فهي البلدان النامية ، اذ أن التضخم لم تخترعه البلدان النامية ولم تتسبب فيه ، وليس معقولا أن تعاقب البلدان النامية مرتين بسبب هذا التضخم الذى لا ناقة لها فيه ولا جمل .

٥ - وفيما يتعلق بدور اللجنة الاستشارية ، ذكر ان وفده يتفق في الرأى تماما مع رئيس اللجنة الاستشارية في أنه يخرج عن اختصاص اللجنة أن تقوم بالتعليق على فلسفة اعداد الميزانية ، وبالتالي فانه يخرج عن اختصاصها التعليق على النمو الصفرى . وأضاف ان اللجنة الاستشارية هي لجنة فنية تبدى المشورة للجمعية العامة ، وهي لا توافق على الميزانية أو تعارضها . وقال ان المهمة الأساسية للجنة هي اقتراح تخفيضات في الميزانية وذلك لأن من وظيفتها ملاحظة الشحم الزائد فيما يقدم اليها من اقتراحات وتوجيه انتباه الجمعية العامة اليه . وأشار الى أن رئيس اللجنة الاستشارية عند تقديم تقريرها لفت الانتباه أيضا الى أن نسبة ما تقترح اللجنة تخفيضه فعلا لا يتجاوز ٣٨ر٠ في المائة من حجم الميزانية . وذكر ان النقطة الوحيدة التي يمكن أن تؤخذ على اللجنة الاستشارية هو أنه كما هو واجبها ان تنبّه الى الشحم الزائد الناتج عن زيادة التغذية فان من واجبها أيضا أن تنبّه الى نقص التغذية ، فكلاهما ضار . وقال ان زيادة الشحم تؤدى الى مجرد سوء الصحة أما نقص التغذية فيؤدى الى الموت .

٦ - واسترسل قائلا انه بالرغم من أنه لا توجد مقارنة صريحة في الميزانية بين نفقات البرامج الموضوعية وبين النفقات الادارية وما يتعلق بها ، يمكن القول بأن التكاليف الادارية تبلغ بوجه عام ما بين ٧٥ و ٨٠ في المائة من المجموع . وأعرب عن شعور وفده بأن هذه المصروفات مرتفعة للغاية ، وعن أمله في أن يقدم الأمين العام تقريرا تفصيليا خلال ١٩٨٢ عن اقتراحاته لخفض هذه النسبة في السنوات المقبلة . وقال ان الوصول بهذه النسبة الى ٥٠ - ٥٠ ، أى خمسين في المائة لكل من التكاليف الادارية وخمسين في المائة للتكاليف الموضوعية خلال عشر سنوات أمر معقول .

٧ - ومضى يقول انه يوجد اسراف شديد في كثير من أبواب الميزانية في استخدام الخبراء

(السيد الصفطي ، مصر)

الاستشاريين . فالباب ٩ الخاص بالشركات عبر الوطنية يطلب نسبة ١٤ في المائة تقريبا من اجمالي الميزانية المطلوبة له للانفاق على الخبراء الاستشاريين . وذكر انه فيما يتعلق بتكلفة المركز المعني بالشركات عبر الوطنية فان هذه التكلفة تمثل ١٦ في المائة من ميزانية المركز، وهي نسبة عالية جدا خصوصا اذا وضعنا في الاعتبار ان بعضا من هؤلاء الخبراء الاستشاريين يصل ما يتقاضونه الى ٤٠٠ دولار يوميا بخلاف مصاريف السفر. وأضاف ان بعض هؤلاء الخبراء الاستشاريين الذين يحضرون الاجتماعات التي يقوم بخدمتها المركز يقومون بأعمال أقل ما يقال عنها انها حديّة ولا لزوم لها . وقال ان وفده يرى انه يمكن توفير عدة ملايين من الدولارات اذا ما تمّ تقليم هذا البند بالذات من المصروفات ، وأضاف انه سيعود الى طرق هذا الموضوع في المناقشة التفصيلية للميزانية .

٨ - وأعرب عما يشعر به الوفد المصري من قلق عميق ازاء تزايد الاتجاه نحو احتجاز الدول الأعضاء لأجزاء من الأنصبة المالية المقررة عليها سواء لدوافع سياسية أو غيرها مما أدى الى تفاقم الأزمة المالية للأمم المتحدة ونقص السيولة المالية لديها . وقال ان محكمة العدل الدولية قد أصدرت حكما بشأن هذه المسألة قبلته الجمعية العامة .

٩ - واستطرد قائلا ان من الأمور التي تثير القلق ان ١٤ برنامجا تغطي الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والانسانية ، وهي البرامج التي تهم البلدان النامية في المقام الأول ، قد تراجعت الاعتمادات المخصصة لها بانتظام منذ ميزانية ١٩٧٨-١٩٧٩ . وقال ان ذلك أمر مؤسف للغاية وان وفده سيعود اليه عند مناقشة أبواب الميزانية . وأضاف انه من الجدير بالذكر ان الجمعية العامة قد أقرّت في عام ١٩٨٠ أولويات للبرامج ، حُددت في شكل معدلات نسبية للنمو ، كانت قد أوصت بها لجنة البرنامج والتنسيق . وقال ان معدلات النمو التي حُددت للبرامج الاقتصادية والاجتماعية والانسانية تتراوح مابين ١ و ٤ في المائة بيد أن الميزانية الحالية تفترض نسبة نمو بالنقص تبلغ ٢ر. في المائة . وقال انه ينبغي على الأمين العام أن يعيد النظر في الميزانية المقترحة ، ويحاول تنفيذ معدلات النمو المعتمدة لهذه البرامج ، وأن يقدم الى اللجنة الخامسة قبل نهاية الدورة الحالية الاعتمادات المنقحة اللازمة .

١٠- وقال ان وفده ينبّه الى عدم العدالة في توزيع الاعتمادات . وذكر ان نظرة واحدة الى أبواب الميزانية التي تتعلق باللجان الاقتصادية لأوروبا وافريقيا وغربي آسيا تعطي فكرة عن كيف تطبق الأمم المتحدة قول السيد المسيح " الذى عنده يُعطى ويُزاد ، والذى ليس عنده يؤخذ ما عنده ". وأضاف انه لا يدعو الى خفض اعتمادات اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، ولكنه يدعو الى زيادة اعتمادات اللجان الاقتصادية الأخرى .

١١- السيد لحلو (المغرب) : قال ان القلق الذى أُبدى في عام ١٩٦٩ ازاء التوسع في ميزانية الأمم المتحدة قد أدى الى اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٦١٧ (د-٢٤) الذى يُلتمس فيه من الأمين العام أن يوافي الجمعية العامة بتحليل اقتصادى ومالي ليس فقط للزيادة الحاصلة في موظفي

(السيد لحلو ، المغرب)

الأمانة العامة وفي ميزانية المنظمة ، ولكن قبل كل شيء لطبيعة الزيادة في أنشطتها . وذكر أن بلدا ناميا مثل المغرب الذى يؤيد تأييدا تاما وفعّالا أهداف ومبادئ الأمم المتحدة ، لا يمكن أن يوافق على زيادة متسارعة في النفقات دون توسيع برامج وأنشطة الأمم المتحدة توسيعا مناسبا . وقال ان وفده لا يعتبر أن البلدان المساهمة بصورة رئيسية ترغب في ضغط الميزانية بأى طريقة نظرا لما تشعر به من احباط متزايد تجاه الأمم المتحدة ، التي لا تملك حتى الآن الدينامية التي تمكّنها من حل مشكلة صعبة هي مشكلة تحقيق التوازن بين احتياجات الهيئات المختلفة وبين الموارد المتاحة ، واعادة توجيه استخدام الموارد نحو برامج مفيدة بوجه خاص .

١٢- واستطرد قائلا انه نظرا لعدم وجود ما يدعو وفده الى الشك في حسن نوايا أى جهة فيما يتعلق بأهداف ومقاصد عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، فان وفده يرى ان الميزانيات البرنامجية الأربعة التي ستعتمد أثناء العقد ينبغي أن تكون متمشية مع اتجاه الاستراتيجية . وأضاف ان مصداقية المنظمة تعتمد على ما تبديه من تماسك متزايد وعلى دورها كحفّاز للتعاون الدولي .

١٣- وأردف قائلا ان البلدان النامية ، لا سيما وفده ، ترفض الحجة المفرطة في البساطة التي تفترض أنها راضية عن الادارات الدولية ؛ وأضاف انه ليس من باب العدل اتهامها باللامبالاة ازاء النفقات المتزايدة ، وبأن لديها تطلعات تتناسب تناسبا عكسيا مع اسهامها في ميزانية الأمم المتحدة . وقال ان حقيقة الأمر هي أن نفوذ البلدان المتقدمة النمو في الأجهزة الادارية لجميع المنظمات الدولية يجعلها تملي شروطا بصفتها مقدمة للأموال . وقال انه لا داعي للتدليل على انتشار نفوذ هذه البلدان في جميع الوحدات الادارية والفنية تقريبا . وذكر ان البلدان المذكورة تعتبر أن هذا النفوذ هو من حقها - ذلك الحق الغريب للأقوى . وأضاف قائلا انه من المثير للدهشة أن تشكو هذه البلدان من الزيادة غير المتكافئة في الموظفين الاداريين بينما هي تتصرف وكأنه ينبغي على الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تحل مشاكل البطالة الموجودة لديها . وقال انه اذا كان لفئة واحدة ان تأسف بشدة لشبح البيروقراطية فهي الفئة التي ينتمي اليها بلده .

١٤- واستطرد قائلا انه بالرغم من هذه الخلفية القاتمة ، فان حكومته يحدوها الأمل دائما في امكان الحصول على بعض الفوائد من المنظمة . وقال ان حكومته تصوّر الأمم المتحدة للشعب باستمرار على أنها منبر المبادئ النبيلة ، والمنظمة التي تقوم بالتعاون في الميادين الاقتصادية والتقنية والثقافية دون أى قيود سياسية أو عقائدية . وأضاف قائلا ان حكومته تعتقد دائما بأنه مهما كان صغر حجم اسهام هذا التعاون في جهودها الرامية الى تحرير شعبها اقتصاديا واجتماعيا ، فان المنظمة تعتبر رمزا تتقبله بالترحاب .

١٥- ومضى فقال ان حالة الاقتصاد العالمي التي تتسم بالصعوبة تؤكد بلا ريب اقتناع حكومته بضرورة أن تكون الأمم المتحدة أكثر فعالية . وأضاف انه بدلا من ذلك ترتفع الأصوات في اللجنة مطالبة بكبح هذا التطور . وقال ان الوفود المعنية تطالب منذ بضع سنين بتخفيض النفقات وذلك

(السيد لحلو ، المغرب)

لسبب بسيط هو رغبتها في خفض اشتراكاتها بقدر المستطاع ، دون ابداء أى مبرر اقتصادى لتصرفاتها . وأردف قائلا انه كلما طالبت هذه الوفود بنسبة نمو صفرى كان رد سلطات الأمانة العامة عليها بأنها ليست واقعية ، وانه ليس في استطاعة الأمم المتحدة ابطاء خطى الأنشطة المدرجة تحت البرامج التي أذنت بها الجمعية العامة ، بيد أنها قد فازت الآن والميزانية المقترحة لا تشير الى نمو حقيقي . وأشار الى ما قدّم للبلدان النامية من تأكيدات رسمية بعدم تعرّض البرامج للخطر ، ولكن كيف يمكن شرح حالة تتسم بمثل هذا التناقض ؟

١٦- واسترسل قائلا ان هناك مناقشات جارية منذ سنوات حول الأنشطة التي فات أوانها ، والأنشطة ذات المنفعة الحدية أو عديمة الجدوى ، وقد شُدد في كثير من المناسبات على ضرورة تحديد هذه الأنشطة . وقال انه كلما كان هناك مبرر لتحقيق وفورات في هذا المجال فان وفده يلاده يقبل بها . وقال ان تحليل الأمانة العامة لتحديد الأنشطة التي اكملت أو التي فات أوانها ، أو التي تكون ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى ، الوارد في الوثيقة A/C.5/35/40 ، جعل في الامكان تحديد ١٤ عنصرا برنامجيا تمثل ٣٠ ناتجا ، و ٢٧ ناتجا من ١٥ من العناصر البرنامجية الأخرى ، باعتبارها أنشطة قد فات أوانها أو عديمة الجدوى . وقال ان وفده لم يتردد في مساندة هذا التحليل ، لأنه لم يعتبره مظهرا من مظاهر التقتير . واستدرك قائلا انه بتخفيض الاعتمادات بمبلغ ٤٠ مليون دولار تقريبا ، فيما يتصل أساسا بالمؤتمرات الدولية الخاصة ، يرى وفده ان عليه أن يتساءل عما اذا كان في مقدور الأمم المتحدة أن تبقى ، واذا كان الحال كذلك فالى أى مدى يمكنها دعم أنشطة العقد الانمائي الحالي . وقال ان المشكلة تكمن في أن القيود المفاهيمية للميزانية البرنامجية المقترحة تقوّض النهج المخطط ، وتؤدى الى اتخاذ تدابير مجزأة . وذكر أن سياسة الميزانية هذه تكاد لا تستجيب الى قواعد النظام .

١٧- ثم انتقل الى تقديرات الميزانية ، فأعرب عن عدم اقتناع وفده بأن بعض المقترحات المتعلقة بتقييد أنشطة ادارة شؤون الاعلام تعتبر ملائمة . وقال ان أنشطة هذه الادارة تقوم على أساس التشاور الدائم مع جهاز تداولي هو لجنة الاعلام . وأضاف قائلا ان المقررات والمبادئ التوجيهية التي اصدرتها اللجنة قد تم اعتمادها حتى الآن بتوافق الآراء . وقال ان وفده بينما لا يؤكد على ان ادارة شؤون الاعلام قد بلغت المستوى الأمثل في التشغيل ، ومع وجود انتقادات معينة فيما يتعلق بخدمة البيانات الصحفية ، فانه يرى ان المنظمة تضطلع بمسؤولية اقامة نظام اعلامي جديد .

١٨- واسترسل قائلا ان الوفد المغربي يعلّق أهمية قصوى على الدور الذى تقوم به اللجان الاقليمية . بيد أنه لاحظ أن الموارد المطلوبة للجنة الاقتصادية لافريقيا في الميزانية الحالية لا تتفق بوجه عام مع المهام المتوقعة منها . وذكر أن خطة عمل لاغوس التي أقرها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٨٠ تتضمن توصيات واقعية تعدّ بوجه عام ذات أولوية .

١٩- وأردف قائلا ان وفده يشارك اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الرأى بأن الحالة

(السيد لحلو ، المغرب)

فيما يتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية تقتضي اهتماما خاصا . وأضاف ان هذه الموارد ستصل خلال فترة السنتين القادمة الى ما يزيد عن ٢ بليون دولار بالنسبة للبرامج الموضوعية والتشغيلية وانه نظرا لحجمها ينبغي الاستمرار في وضعها تحت الاشراف الدقيق للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

٢٠- وفيما يتعلق بالحالة المالية للمنظمة ، قال ان تعمّد بعض الدول الامساك عن دفع اشتراكاتها أو التأخير في دفع هذه الاشتراكات يتعارض مع مبدأ المسؤولية الجماعية تجاه المنظمة . وقال ان الحالة التي تشير اليها الفقرة ٢٩٧ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها العشرين (A/35/38) ليست في صالح المنظمة . وأضاف قائلا انها تقدم أكثر من سبب لاثارة القلق في نفوس هؤلاء الذين يكرسون انفسهم للمنظمة سواء لمبادئها النبيلة أو لما تعد به من الخير لمستقبل يكون التعاون الحقيقي فيه المبدأ الذى يوجه العلاقات بين اعضائها .

٢١- السيد الحضيرى (الجماهيرية العربية الليبية) : قال ان وفده فهم من خلال دراسته لتصدير الأمين العام للميزانية المقترحة انه من سياسة الأمين العام تجميد النمو الحقيقي لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ بسبب الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجه الكثير من الدول الاعضاء . وأضاف قائلا ان وفد بلاده قد فهم أيضا انه من سياسة الأمين العام تحقيق هذا الهدف عن طريق اتخاذ عدد من التدابير الادارية التي من شأنها رفع مستوى الكفاءة والأداء في استخدام الموارد دون اختصار البرامج أو التأثير على تنفيذها .

٢٢- واسترسل قائلا انه من حق الأمين العام طلب تلك الموارد التي يرى انها ضرورية لتنفيذ البرامج التي تساندها الدول الأعضاء . وأضاف قائلا انه من المنطقي أن يقوم الأمين العام بدراسة تكاليف تلك البرامج مستفيدا من أفضل الوسائل المتاحة للخبراء الاقتصاديين ، ووضع تقديراته وفقا لذلك دون تحديد مسبق للموارد المتوقع طلبها . وقال انه اذا نتج عن مثل هذه الدراسة معدل نمو منخفض أو معدل ثابت فانه سيكون دون شك موضع ترحيب جميع الدول بلا استثناء . وذكر أن الحالة الفعلية تختلف عن ذلك ، حيث ان مستوى الموارد يتحدد مسبقا ويتم تكييف البرامج المختلفة وفقا له . وأضاف ان مثل هذا الاجراء غير مستصوب، بل يعتبر محل استياء غالبية الدول الاعضاء . وذكر أن الدول الأعضاء لم تحدد مطلقا مستوى معينا للموارد يتحتم على الأمين العام أن يضع في اطاره مقترحاته الخاصة بالميزانية . وأعرب عن اعتقاد وفده بأن تقديرات نفقات المنظمة ينبغي تحديدها وفقا للاحتياجات المتوقعة لبرامجها . وأكد على ضرورة أن يتخذ الأمين العام كافة التدابير الممكنة لجعل تكاليف تلك البرامج في حدها الأدنى دون مراعاة الموارد اللازمة لها سواء كانت مرتفعة أو منخفضة بالمقارنة بفترة السنتين السابقة . وقال انه يمكن للدول الأعضاء بعد ذلك أن تقرر ما اذا كانت قادرة على توفير الموارد المطلوبة أو تعدل البرامج وفقا لقدرتها على التمويل .

٢٣- وقال ان التجربة السابقة قد بيّنت ان معدلات النمو المستهدفة كثيرا ما تكون غير واقعية .

(السيد الحضيرى ، الجماهيرية العربيـــة الليبيـــة)

وأشار الى ما قاله رئيس اللجنة الاستشارية بأنه على الرغم من أن معدل النمو الحقيقي المقترح في التقديرات الخاصة بفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ عن الفترة السابقة لها كان ٨ر٠ في المائة فقط الا ان ذلك المعدل قد وصل الى ٣ر٧٦ في المائة في التقديرات المنقحة . واسترسل قائلا ان المعدل السلبي المقترح للنمو الحقيقي وهو ٢ر٠ في المائة في الميزانية الحالية قد يتأثر كثيرا هو أيضا خلال فترة تنفيذ الميزانية . وذكر أن استهداف معدلات نمو منخفضة أو سلبيـة سيؤدى الى عدم قدرة الأمانة العامة على استيعاب أدنى حد من الأنشطة الجديدة .

٢٤- وأردف قائلا ان وفده يتفق مع الأمين العام في أن هناك علاقة بين الصعوبات الاقتصادية والمالية المختلفة التي تواجهها الدول الأعضاء ، والنمو المتوقع في موارد المنظمة ، بيد أنه يختلف معه في اتجاه هذا النمو. وأضاف انه بينما يعتقد الأمين العام بضرورة خفض موارد المنظمة للتخفيف من حدة الصعوبات التي تواجه الدول الأعضاء ، فان وفده يعتقد بأن النتيجة الطبيعية للعلاقة هي زيادة موارد المنظمة كيما تتمكن من مساعدة تلك الدول على حل مشاكلها الاقتصادية والمالية. وقال انه لا يعتقل بأى حال من الأحوال ان تكون ميزانية المنظمة عاملا مؤثرا في الارتفاع المستمر في أسعار السلع رغم أنها لا تزيد عن سعر طائرة مقاتلة ، أو رادار تحمله طائرة باهظة التكاليف . وأضاف قائلا انه لو نجحت المنظمة يوما ما ، على سبيل المثال ، في الحد من سباق التسلح ، حتى ولو حدث ، في تلك العملية ، أن بلغ معدل النمو الحقيقي في مواردها أكثر من مائة في المائة ، فانها ستكون قد اسهمت فعلا في حل الصعوبات الاقتصادية والمالية الخطيرة التي يواجهها العالم.

٢٥- واستطرد قائلا ان الميزانية المقترحة هي عبارة عن وثيقة سياسية تعبّر اتجاهات الانفاق فيها عن سياسة المنظمة واستراتيجيتها في تحقيق أهدافها . وقال انه بالرغم من الصعوبات المالية والاقتصادية التي يواجهها العالم وبالرغم من المشاكل التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، فان هناك انخفاضا في معدلات الانفاق المتوقعة لكل من الشؤون السياسية ، وأنشطة صيانة السلم، والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والانسانية . وذكر انه بينما كانت تشكل الأنشطة السياسية وأنشطة صيانة السلم ٤ر٥ في المائة من ميزانية فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ فان هذه النسبة قد انخفضت في فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ الى ٥ في المائة ، ويقترح الآن أن تكون ٤ر٧ في المائة . ومضى قائلا انه بينما كانت الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والانسانية تمثل ٣٣ر٩ في المائة من تقديرات فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ ، و ٣٣ر٧ في المائة من تقديرات الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ ، فان هذه النسبة ستخفض الى ٣٣ر٥ في المائة بالنسبة للفترة محل المناقشة . وأعرب عن عدم قدرة وفده على فهم سبب هذه الاتجاهات السلبية التي يمكن تأويلها على أنها محاولة للتقليل من الدور الذى تضطلع به المنظمة في معالجة المشاكل العالمية ، بدلا من تعزيز هذا الدور .

٢٦- وأردف قائلا ان خفض الانفاق العام في بعض البلدان المتقدمة النمو انما هو انعكاس فحسب لما وصلت اليه تلك البلدان من تقدم اقتصادى الى درجة من التشبع لا تحتمل بعده أى زيادة في الانفاق لأن أى زيادة كهذه ستؤدى بلا شك الى التضخم . وقال ان مثل هذه البلدان ينبغي

(السيد الحضيرى ، الجماهيرية العربية الليبية)

ان تزيد من انفاقها في المساعدات الخارجية لتساهم في خلق حالة أكثر توازنا في العالم مما يعود عليها هي ذاتها بالنفع الكبير من الناحيتين الاقتصادية والمالية . وأضاف ان منظمة الامم المتحدة لم تصل بعد الى تلك الدرجة من التشبع ، وانها تتحمل مسؤوليات كبيرة فيما يتعلق بالسلم والأمن . وقال ان العالم يعلّق عليها آمالا في حل كثير من المشاكل الشائكة ، وعلى دورها الريادى في تنسيق الجهود وحفظ الاستقرار . وأضاف ان الاتجاه الجديد الممثل في النمو الصفرى يعتبر بمثابة خيبة أمل لكثير من الشعوب التي لا تزال تجابه قهرا سياسيا بفقدان حريتها وطردها من أرضها ، والتي لا تزال تجابه قهرا اقتصاديا بما تعانيه من الحاجة والفقر .

٢٧- وأعرب عن امتنان وفده لممثل السويد للمعلومات الاحصائية التي وفرها لأعضاء اللجنة ، وعن أمله في أن توضح هذه المعلومات ان جميع اعضاء المنظمة يساهمون ، ولو بدرجات متفاوتة ، في تمويل برامجها سواء من خلال اشتراكاتهم المقررة أو على أساس طوعي . وأعرب عن رغبة وفده في التأكيد على انه من الناحية الفردية يساهم عدد من البلدان النامية أكثر مما يساهم به بعض البلدان الصناعية المتقدمة .

٢٨- وأعرب عن أمل وفده في أن تُفهم معارضة البلدان النامية لأى تحديد مسبق لنمو موارد المنظمة ، على أنها لا تعني ان هذه البلدان تحاول القاء أعباء التنمية على غيرها دون أن تسهم في تحملها . وقال ان معارضتها تستند الى العلم بأن المنظمة قد أقيمت كي تساعد على تحقيق آمال شعوب العالم . وأضاف قائلا ان البلدان النامية تساهم بقدر استطاعتها في الموارد المالية للمنظمة ، وتحرص كل الحرص على ان تستخدم هذه الموارد بأعلى مستوى من الكفاءة . وذكر أنه من ناحية أخرى ، تعتبر البلدان النامية هي المستفيد النهائي من كثير من الاعمال التي يضطلع بها في اطار برامج المنظمة ، ولذلك فهي تحرص على أن تكون النتائج المحققة على مستوى عال من حيث النوعية .

٢٩- واسترسل قائلا انه بالرغم من أن وفده لا يؤيد اعتبار معدل النمو الصفرى هدفا في حد ذاته ، فهو مع ذلك لا يؤيد أى اتجاه نحو زيادة الانفاق على بنود أخرى غير البرامج الموضوعية مثل النمو في حصة المصروفات الادارية في الميزانية الاجمالية . وقال ان وفده يود الاعراب عن تأييده لتقرير اللجنة الاستشارية الذى يسير في هذا الاتجاه .

٣٠ - السيد نيكوليسكو (رومانيا) : لاحظ ان الأمين العام قد اشار في بيانه الاستهلالي الخاص بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ الى القلق الذى يساور البلدان الأعضاء في الاطار الدولي الراهن ، ذاكرا انه لا يمكن ان تهمل المنظمة ، عند وضع سياستها المالية ، الحالة الاقتصادية والمالية التي ترى الدول الأعضاء في ضوئها احتياجاتها من الميزانية ، حيث ان الدول هي التي ستتحمل العبء المالي .

٣١ - وأعرب عن الاهتمام العميق الذى تبديه جميع الوفود بالتنمية الايجابية والدينامية للمنظمة ، وبتحقيق أهدافها الرئيسية في السلم ، والتنمية ، والعدل ، والانصاف . وقال ان وفده بالرغم من ذلك يرى انه في ظل الظروف الحالية ، التي تشعر فيها جميع الدول ، لا سيما البلدان النامية ، بشدة وطأة الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية والمالية وأزمة الطاقة ، فانه من الضرورى للغاية أن يناضل الجميع سويا من أجل تأمين استخدام الموارد الموجودة تحت تصرف المنظمة على نحو أكثر عقلانية وفعالية ، بغية تنفيذ البرامج المهامة المعتمدة . واستطرد قائلا انه استنادا الى الرغبة في تحقيق أقصى حد من الفعالية مع أدنى حد من النفقات ، فان وفده يرى ضرورة بحث كل من مزايا وعيوب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ . وقال ان البيان الاستهلالي الواضح الذى القاه رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية قد يسرا تحليل الوثائق الوافية المطروحة أمام اللجنة ، وأضاف ان تلك التوصيات والبيان يمكن ان يشكلا أساسا جيدا لمناقشات اللجنة . وأعرب كذلك عن ترحيب وفده بما قدمه رئيس لجنة البرنامج والتنسيق من مساهمة مفيدة في المناقشة .

٣٢ - وقال ان وفده يشارك الوفود الأخرى قلقها ازاء الاتجاه المستمر في الميزانية البرنامجية نحو احداث تخفيض نسبي في مصروفات الأنشطة الموضوعية ، وزيادة نسبية في مصروفات الخدمات المشتركة . وأضاف ان أكثر ما يثير القلق هو خفض المبالغ المرصودة في الميزانية للبرامج الاقتصادية والاجتماعية . وذكر ان بذل جهود مجددة يبدو ضروريا لاعادة توجيه الموارد نحو أكثر الأنشطة فائدة ، مع اعطاء الأولوية للبرامج الموضوعية والأنشطة التنفيذية . وقال انه لا يزال هناك عدد من البرامج الفرعية المترابطة بشكل وثيق ينشأ فيما بينها ازدواج ، وقد يكون من المفيد توحيد تلك البرامج . وأعرب عن تأييد وفده لفكرة ادراج جدول اضافي في الميزانية البرنامجية التالية مما يسمح بعقد مقارنة بين المصروفات المخططة للبرامج الموضوعية من ناحية ، وللخدمات الادارية والمشتركة من ناحية أخرى . وقال ان ذلك سيجعل من الممكن أيضا تحديد مشكلة الأولويات المعقدة على نحو أكثر وضوحا في المستقبل .

٣٣ - وقال انه بملاحظة ان تكلفة الموظفين تستوعب ٨٠ في المائة تقريبا من اجمالي الميزانية وأن الأمين العام يطالب بعدد اجمالي من الوظائف الثابتة والمؤقتة يبلغ ١١٥٧٩ وظيفة ، فهو لا يرى هناك أية مغالاة في توقع قيام المنظمة بأداء خدماتها في مواعيدها دائما ، لا سيما تلك الخدمات المتعلقة بانتاج الوثائق ، وعلى أعلى مستوى دائما من الجودة ودون المطالبة بمساعدات اضافية .

(السيد نيكوليسكو ، رومانيـــا)

٣٤ - وأعرب عن تأييد وفده للتعليقات والتوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأن اعادة التصنيف ، التي ليس لها ما يبررها في كل الأحوال ، وكذلك بشأن طلبات تعيين موظفين مؤقتين وخبراء استشاريين . وقال ان وفده يرغب أيضا في التأكيد على ضرورة التنبه دائما للاتجاه نحو المغالاة في زيادة أعداد الموظفين في المؤتمرات والاجتماعات ، واثقال كاهل موظفي بعض الشعب بعبء العمل . وأشار الى ضرورة زيادة انتاجية العمل على كافة المستويات ، واستمرار خفض حجم الوثائق .

٣٥ - وقال انه شدد على هذه الجوانب نظرا لأنها تتصل بوجوه الانفاق الأكبر ، وتلك تميل أكثر من غيرها الى احداث زيادات في الميزانية . وذكر ان استعراض هذه الجوانب على نحو مستمر سوف يؤدى الى وفورات حقيقية في الموارد .

٣٦ - وقال ان هناك تعقيبا آخر بشأن الابقاء في الباب ٣٠ من الميزانية البرنامجية على بعض المبالغ المعتمدة في الميزانية دون أى أساس قانوني . وأعرب عن رغبة وفده في التأكيد على موقفه المبدئي في هذا الصدد ، ومفاده أنه لا ينبغي قيد هذه المصروفات على حسابات البلدان الأعضاء نظرا لأنهم عارضوا ذلك منذ البداية .

٣٧ - واستطرد قائلا انه لا يمكن فصل ضرورة اضطلاع المنظمة بأنشطتها على نحو يتسم بأقصى حد من الفعالية عن الحاجة الى زيادة المساهمة في تعزيز القدرة التقييمية لهيئات الجمعية العامة التي تقوم بمهمة معينة في مسائل الادارة والميزانية . وقال انه يشير في هذا الصدد الى كل من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وهي اللجنة التي تعتبر خدماتها ذات قيمة عالية ، ولجنة البرنامج والتنسيق التي يبدو أن هناك مبررا لتعقيباتها الواردة في الفقرة ٤٦٩ من الوثيقة A/36/38 .

٣٨ - السيدة لوبيز أوريتغا (المكسيك) : قالت ان وفدها يشارك الأمين العام رأيه بأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ تستحق اهتماما كبيرا واستعراضا بناء . وأضافت أن أول رد فعل للدول الأعضاء عند طرح الميزانية البرنامجية المقترحة هو التأكد من أن نطاق الأنشطة والآثار المالية يفيان برغبات الدول الأعضاء قصد تمكين المنظمة من تحقيق أهداف التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية .

٣٩ - وأردفت قائلة ان التشديد أساسا على اتباع سياسة فيما يتعلق بالميزانية موجهة قصدا نحو المحافظة على الثقة المالية للمنظمة وتعزيزها ، حسبما جاء في الفقرة ٢ من تصدير الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (A/36/6) ، يعني اعطاء هذا الاعتبار أسبقية على انجاز البرنامج انجازا فعالا ، وهو ما يحتم أخذ احتياجات جميع الدول الأعضاء في الحسبان . وأضافت قائلة انه نظرا لأن الحالة الاقتصادية العالمية تمر دون شك بفترة تأزم ، فان وفدها يرى أن زيادة

(السيدة لوبيز اوريتغا ، المكسيك)

الاختلالات والفجوات الاقتصادية الشاسعة فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو عما هي عليه يعتبر عملا في غير أوانه ، لا سيما في ضوء العقبات المتزايدة التي تعترض سبيل البلدان النامية فيما تبذله من جهود في سبيل تغيير هياكلها الداخلية والعلاقات الاقتصادية الدولية على السواء .

٤٠ - وأشارت الى الفقرات ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من تصدير الميزانية البرنامجية المقترحة وقالت انه ينبغي تبليغ الدول الأعضاء بالكيفية التي حددت بها الأمانة العامة الأنشطة المشار اليها في قرار الجمعية العامة ٣٥/٢٠٩ .

٤١ - وأردفت قائلة ان المشكلة ، كما يراها وفدها ، لا تكمن في تقديم ميزانية برنامجية تبيّن نموا صفريا بالأرقام الحقيقية بل في مدى تقييم تقنيات ميزانية المنظمة ، مع أخذ التجارب والممارسات المتبعة من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الحسبان ، والحاجة الماسة الى التنفيذ الفعال للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ وما تلى ذلك من تنقيحات واردة في القرار ٣٥/٩ . وقالت ان وفدها يرى أن التحليل الوارد في المرفق السابع لتصدير الميزانية البرنامجية المقترحة قد ترك كثيرا للتمني . وأضافت انه عند اعداد الميزانية البرنامجية للمنظمة ينبغي الاستفادة على نحو أفضل من النتائج التي حققها نظام الأمم المتحدة للتقييم ، وذلك لكفالة استخدام الموارد على نحو كفء في ضوء أية أولويات جديدة قد تحددها الجمعية العامة . وقالت ان وفدها يوصي بأن يكون من شأن الابتكارات في تقنيات الميزانية ان تسهم في تنفيذ برامج الأمم المتحدة تنفيذا فعالا .

٤٢ - السيد محمد (نيجيريا) : قال ان وفده ليس مقتنعا بالأدلة التي ساقها الأمين العام تأييدا لميزانية تتضمن نموا صفريا . واستطرد قائلا انه يفضل وجود ميزانية حكيمة تميز بين البرامج ذات الأولوية العالية والبرامج ذات الأولوية المنخفضة كوسيلة لتحديد المبالغ الواجب رصدها ؛ وأعرب عن تأييده لمبدأ تخفيض التكاليف الى أقصى حد والقضاء على التبديد . وأضاف قائلا انه بالرغم من اقتراحات الأمين العام بشأن اعادة توزيع الموارد فان تصدير الميزانية البرنامجية المقترحة يشير الى ان من المزمع الغاء ٥٦ وظيفة من الفئة الفنية و ٢٠ وظيفة من الفئات الأخرى . وقال انه من الصعوبة بمكان اعتبار أن تلك الخطوة تتسق مع مفهوم اعادة التوزيع .

٤٣ - واسترسل قائلا ان مما يثير الدهشة أيضا أن الأمانة العامة تقوم بالفعل باتخاذ تدابير دون انتظار نتيجة الاستعراض الخاص المشار اليه في الفقرة ٤ من التصدير . وعلاوة على ذلك فان وفده يرى أنه ليس هناك ما يبرر الافتراض بأن الدول الأعضاء التي تواجه صعوبات اقتصادية ومالية خطيرة لن ترغب في المساهمة في الميزانية المتنامية للأمم المتحدة . وأضاف قائلا ان الأمم المتحدة محتاجة الآن أكثر من أي وقت سبق لدعم فعال من جميع الدول الأعضاء ، وأنه من مصلحة جميع الأعضاء أن يقوموا بدعم وتعزيز المنظمة حتى تتمكن من معالجة المشاكل الكثيرة التي لا تزال تؤرق العالم ، معالجة فعالة . وذكر أن اشتراكات الدول الأعضاء ، لا سيما البلدان المتقدمة النمو ، تشكل جزءا ضئيلا للغاية من ميزانياتها القومية . وقال انه لا يعتقد ان هذه البلدان ترغب في الارتباط بميزانية تسلب المنظمة فعاليتها .

(السيد محمد ، نيجيريا)

٤٤ - وقال ان مما يبعث على الرضا ، مع ذلك ، أن الأمين العام لم يكن متصلبا تماما في اقتراحات الميزانية التي قدمها وهي ميزانية ذات نمو صفرى ، وأنه يبدو مستعدا لتقبل أية آراء أو مقترحات أخرى . وأضاف قائلا انه لذلك ينبغي على اللجنة الخامسة أن تعالج الميزانية بعقل متفتح ، وأن تقوم بعمل تقييم شامل للاقتراحات من حيث الحاجة الى تخفيض التكاليف الى أدنى حد ، والقضاء على التبديد ، وزيادة أداء البرامج الى أقصى حد .

٤٥ - وأعرب عن حيرة وفده في فهم الفلسفة الكامنة وراء كثير من توصيات اللجنة الاستشارية . وقال ان اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية تبدو وكأنها تفهم المهمة المسندة اليها على أنها خفض تقديرات النفقات التي تضعها الأمانة العامة بقدر المستطاع . وذكر أنه في حالات عديدة - الهيئات المعنية بتقرير السياسة عموما ، والتوجيه والتنسيق ، ومجلس الوصاية ، ومركز مناهضة الفصل العنصرى واللجان الاقتصادية الاقليمية - لم يكن هناك اطلاقا ما يبرر التخفيضات التي أوصت بها اللجنة .

٤٦ - واستطرد قائلا ان هناك مكانا بلا ريب للقضاء على التبديد ، وتخفيض التكاليف في مجالات مثل المرتبات ، وخدمات الخبرة الاستشارية ، ومصروفات السفر ، وصيانة المباني ، والمرافق المقترحة لمقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي ، وشؤون الاعلام . وأضاف أنه من ناحية أخرى لا يزال هناك الكثير الذى يجب عمله من أجل تدعيم خدمات التنمية الاجتماعية ، والاقتصادية ، والتعليمية ، والانسانية في جميع أنحاء العالم ، وتعزيز الاستقرار السياسي ، والقضاء على المنازعات المسلحة . وأكد على ضرورة أن تنبذ اللجنة مفهوم " الميزانية ذات النمو الصفرى " ، وأن تدرس مقترحات الميزانية كلا على حدة ، تاركة مسألة النمو أو عدم النمو أو التدهور الى حين ظهور المحصّلة النهائية لجهودها . وقال انه على أى حال ، سيؤدى الدفع الفورى من جانب الدول الأعضاء لاشتراكاتها المقررة الى الحفاظ على الملاءة المالية للمنظمة الى حد كبير .

٤٧ - السيد دياتين (وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والمالية والتنظيم) : قال انه من الخطأ محاولة القاء مسؤولية تقديم مشروع الميزانية على مكتب أو آخر . وأضاف ان اقتراحات الميزانية وهي خلاصة مناقشات مستفيضة ومفصلة جرت مع جميع مكاتب ودوائر الأمم المتحدة ، وأن جميع الجهات التي استشيرت أثناء عملية وضع الميزانية تتحمل مسؤولية جماعية في هذا الصدد .

٤٨ - وأضاف قائلا ان الأمين العام ، لدى صياغة مقترحاته ، لا يمكن أن يسترشد الا بهدف واحد هو المصالح العليا للمنظمة ؛ فليس من الجائز له ايلاء أفضلية لاعتبارات أية مجموعة من الدول الأعضاء ، ولا يمكن له تأويل مهمته على أنها تقديم مقترحات استجابة للمصالح المالية لمجموعة معينة من أعضاء المنظمة . وقال ان توجيه النقد للمقترحات المطروحة حاليا أمام اللجنة الخامسة على أساس أن مجموعة معينة من الدول الأعضاء لم تطالب الأمين العام بنمو حقيقي صفرى ، يعد بمثابة استخفاف بالمبدأ الرئيسي الذى يحكم صياغة الميزانية البرنامجية المقترحة .

(السيد ديباتين)

٤٩ - وأردف قائلا ان أية ميزانية مقترحة هي اسقاطات للموارد المطلوبة لتنفيذ برنامج ما للعمل على مدى فترة محددة من الزمن ، مع المواءاة الكاملة للمناقشات السابقة . وأضاف ان الأمين العام قد وضع ذلك في اعتباره وقرر أن السياسة الحالية للميزانية يجب أن تأخذ في الاعتبار الجهود المبذولة من جانب الدول الأعضاء للحد من انفاقها العام . وقال ان هذا الرأى يتميز تميزا واضحا عن التفكير الكامن وراء مقترحات الميزانية التي قدمها مثل الهند . وذكر أن الميزانية المقترحة لم تصمم بحيث تجيء على غرار الميزانيات القومية أو لكي تكون امتدادا للسياسة المالية التي تتبعها دولة أو أكثر من الدول الأعضاء . وقال ان أى تقييم يجرى مقارنة بينها وبين الناتج القومي الاجمالي للدول الأعضاء يعتبر تقييما بلا أساس ، بل لا يمكن بهذه الطريقة اجراء مقارنة ذات معنى حتى بين الميزانيات القومية . واسترسل قائلا ان المقياس المستخدم في اعداد مقترحات الميزانية هو الموارد المالية اللازمة ، في ظل مناخ يتسم بالتقشف المالي ، لكي يكون أداء المنظمة وناتجها البرنامجي فعالين من حيث المضمون والنوعية . وقال ان الميزانية ليست وسيلة لاستخلاص الاشتراكات الى الحد الذى يمكن فيه تحملها دون اثارة أية ضجة ، بل انها أداة يحدد الأمين العام من خلالها الموارد التي يعتبرها لازمة لقيام المنظمة بأداء مهامها على نحو سليم .

٥٠ - ومضى فقال انه عند اعداد الميزانية البرنامجية لا يمكن للمرء حقا اغفال السياسات المالية وسياسات الميزانية عموما لمنظومة الأمم المتحدة ككل . وقال ان كلا من مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي يقوم بجهود مميزة لتعبئة الأموال ويستحق استجابة مواتية . واستدرك قائلا ان هذه الموارد تقدم على أساس طوعي ؛ ولذلك لا يمكن مقارنة ميزانية مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وميزانية برنامج الأمم المتحدة الانمائي على نحو ذى معنى بالميزانية العادية للأمم المتحدة . وذكر أن عقد مقارنات بين الميزانيات العادية للأمم المتحدة وميزانيات المؤسسات الأخرى في المنظومة يحمل في طياته خطرا شديدا هو خطر التوصل الى استنتاجات خاطئة ، حيث أن لكل مؤسسة سمات واجراءات مميزة . وقال ان هذا ، على سبيل المثال ، ينطبق على كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وهو ما أشير اليه أثناء المناقشة . وقال انه يجب على اللجنة الخامسة أن تبحث مقترحات الأمين العام المتعلقة بالميزانية البرنامجية في سياقها الصحيح ، وينبغي ألا ينظر الى اتباع مناهج مختلفة في وضع مقترحات الميزانية في ظل ظروف مختلفة على انه يشير الى فروق في الأمانة الفكرية والأدبية لمن أسندت اليهم هذه المسؤولية .

٥١ - وأردف قائلا ان المقترحات المطروحة أمام اللجنة تنص على معدل نمو حقيقي صفرى ، بيد أن النمو الصفرى ليس هدفا في حد ذاته . وقال انه عند رؤية معدلات النمو بمعزل عن كل شيء ، يلاحظ أن أى معدل للنمو الحقيقي ناجم عن عملية صياغة الميزانية ، وهي العملية التي يقصد بها تقدير الاحتياجات المالية للمنظمة ، يعتبر صحيحا مثله مثل أى معدل آخر . غير أنه ينبغي أن يرفض

(السيد ديباتين)

رفضا باتا الافتراض المفرط في البساطة الذى يعتبر الامساك عن طلب موارد اضافية بالقيم الحقيقية مرادفا للعمل على حدوث تدهور في تنفيذ البرنامج وأداء العمل . وذكر أن الميزانية المقترحة تسمح بتوزيع الموارد توزيعا كبيرا على الأنشطة الجديدة أو الأنشطة ذات الأولوية الأعلى . وقال انه من الأهمية بمكان ملاحظة أن فترة التوطيد تتيح فرصة لاستعراض برنامج العمل على نحو واف ، وكما يعرف الأعضاء ، فقد بدأ الأمين العام فعلا هذا الاستعراض .

٥٢ - واستطرد قائلا انه عند قياس النمو الحقيقي ، فان مقترحات الميزانية تبدأ من " الأساس المعاد تقييمه " ، الذى يعكس اجمالي الاحتياجات المالية ، دون حساب التضخم ، لبرنامج عمل المنظمة في نهاية فترة السنتين الجارية . وذكر انه فيما يتعلق بالحالات التي تقتضي وجود برامج اضافية أثناء فترة السنتين الجارية ، فان الجمعية العامة ، قد وافقت بالفعل في دورتها الخامسة والثلاثين على الموارد اللازمة لتنفيذها . وأضاف قائلا ان أية ولايات أخرى تظهر أثناء الدورة الحالية ستمر من خلال أجهزة الاستعراض العادية . وكما ذكر في تصدير الميزانية البرنامجية المقترحة، فان الأمانة العامة لا يمكن أن تتحمل مزيدا من المسؤوليات دون أن تقوم باعادة توزيع الموارد ، غير أنه يمكن الاحتفاظ بالمستوى الحالي للأنشطة دون طلب موارد اضافية بالقيم الحقيقية .

٥٣ - وأشار الى ما ذكره ممثل الهند من أن الأمانة العامة قد تعمدت تضليل اللجنة الخامسة . وأضاف قائلا ان المصدر الذى استشهد به الممثل بصدد هذه النقطة ، يشير لسوء الحظ ، الى الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/33/6/Rev.1 ، الفقرة ٣-١٧) . وقال ان المعدلات التي تتضمنها هذه الوثيقة قد أوردت استجابة لقرار الجمعية العامة ٣١/٩٣ ، الذى ينص على ألا تشكل هذه المعدلات حدودا قصوى أو تكون ملزمة للدول الأعضاء . وذكر أنه لا توجد أية ولاية سواء كانت تشريعية أو مفروضة ذاتيا ، بالنسبة لتحديد معدل معين للنمو ؛ وحقيقة الأمر ان الجمعية العامة قد اوقفت في القرار ٣٥/٩ عملية وضع معدلات نسبية للنمو . وقال ان المعلومات الواردة في المرفق السابع للميزانية البرنامجية المقترحة قد ذكرت لمجرد الاعلام .

٥٤ - ومضى فقال انه يتفق اتفاقا تاما مع ممثل الهند على انه نظرا للصعوبات المتنامية التي تواجهها البلدان النامية ، فان هناك حاجة متزايدة الى دعم متعدد الأطراف . بيد أن مثل هذا التدبير يجب أن يعتمد من جانب الهيئات التشريعية قبل أن يترجم الى قيم مالية . وقال ان الأمانة العامة لا يمكن أن تطلب زيادة في التمويل ، تعبيرا عن الرغبة العامة ، قبل تعيين نطاق واضح محدد للبرامج . وأعرب عن موافقته أيضا على ضرورة التسليم بوجود علاقة ارتباط بين الميزانية العادية للمنظمة والتبرعات . وأشار الى ان هذا الرأى أبعد ما يكون عن الاستنتاج بأن الميزانية العادية ينبغي أو يمكن ان تستخدم لكي تحل محل الموارد الخارجة عن الميزانية وهي موارد آخذة في التناقص . وقال انه لا يوجد حتى الآن أى قرار تشريعي محدد بهذا المعنى .

(السيد ديباتين)

٥٥ - واسترسل قائلا انه من الطبيعي عقد مقارنة بين نمو الموارد لمجالات العمل الموضوعي ونمو الموارد لخدمات الدعم . وقال ان تدني نصيب الأنشطة الموضوعية من نفقات المنظمة بالنسبة الى أنشطة الدعم يعتبر شيئا مثيرا للقلق ، بيد انه ينبغي رؤية الفرق بين الخدمات الموضوعية وخدمات الدعم في منظوره الصحيح . وقال ان المنظمة لا تتألف من كيانين منفصلين ، احدهما يعمل على توليد نواتج البرامج والآخر يكرس نفسه للادارة كهدف في حد ذاتها . وأشار الى انه اذا حدثت زيادة في الموارد المخصصة للعمل الموضوعي دون تخصيص موارد مقابلة لخدمات الدعم ، فان ذلك سيؤدي الى اضعاف الناتج العام . وبالاضافة الى ذلك ، لا يوجد في الأمانة العامة تمييز قاطع بين هذا النوع وذاك من الخدمات : فالخدمات التي تدخل من الناحية التقنية في اطار " الدعم الاداري " ، يمكنها بالتأكيد أن تساهم في العمل الموضوعي للمنظمة . وقال انه لا ينبغي ان يغيب عن الأذهان تزايد الطلب على الرصد والمواقية الداخليين ، وتزايد المطالبة بالدراسة والاستعراض والابلاغ ، وكل ذلك يعتبر ضروريا لرفع نوعية الناتج الموضوعي ، بيد أنه لا يمكن التسليم به جدلا في حالة عدم توفر الموارد اللازمة .

٥٦ - وأختتم كلامه قائلا ان الميزانية البرنامجية المقترحة يجب ان تعتبر انعكاسا للموثوقية المالية للمنظمة . وأشار الى تأكيد ممثل اندونيسيا على ان الموارد اللازمة للتعويض عن التضخم آخذة في الازدياد ، وان هناك تناقضا بين طلب المنظمة زيادة الموارد من ناحية ، والنمو المتدني بالقيم الحقيقية ، من ناحية أخرى . وحيث أن المطالبة بالتعويض الكامل عن آثار التضخم كانت ضرورية ، فان ممارسة الاعتدال كان لابد منها بالنسبة للنمو الحقيقي للموارد . وقال انه بهذا المفهوم طالبت الميزانية البرنامجية المقترحة بمرحلة للتوطيد والتفكير والترشيد في استخدام موارد المنظمة ، وهي مرحلة تستطيع المنظمة ان تنطلق منها قدما نحو مزيد من التنمية ومزيد من القوة في أداء البرامج .

البند ١٠٦ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع) (A/36/11 و Add.1)

٥٧ - السيد علي (رئيس لجنة الاشتراكات) : قال ان لجنة الاشتراكات تدرك تماما أوجه القلق التي أعرب عنها كثير من الوفود من حيث ان الدخل القومي لا يعطي وحده صورة حقيقية لقدرة الدولة على الدفع ، بل ينبغي تكملته بمؤشرات اقتصادية واجتماعية أخرى . وأضاف قائلا ان اللجنة بعد ان استعرضت في دورتيها لعام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٠ مدى توفر ١٨ مؤشرا اقتصاديا واجتماعيا ، اقتصرت في دورتها المعقودة في عام ١٩٨١ على استعراض سبع مؤشرات رئيسية وأهمية هذه المؤشرات بوصفها مقاييس اضافية للقدرة على الدفع . وأضاف قائلا ان اللجنة كما هو عهدها في الدورات السابقة ، قد استدللت على نحو مستفيض مدى جدوى ضم بعض هذه المؤشرات أو ضمها جميعا في معيار واحد لقياس المستوى النسبي أو المرحلة النسبية لتنمية البلد . وقال ان النتيجة التي خلصت اليها اللجنة والتي ترد في الفقرة ٢٣ من تقريرها (A/36/11) ، تعكس تعقيدات المسائل موضع

(السيد علـي)

البحث . وأضاف ان بعض الوفود ترى انه بينما تعتبر المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي اختارتها لجنة التخطيط الانمائي مؤشرات جيدة لمستوى التنمية ، الا أنه ليس لها ، على ما يبدو ، صلة بتحديد القدرة على الدفع . وأشار الى ان الوفود الأخرى قد ادركت الصعوبات المتأصلة في اختيار المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة التي يمكن استعمالها كمقاييس مكمّلة لقدرة البلد النسبية على الدفع ، والتي تتوفر بصددها بيانات قابلة للمقارنة بين البلدان .

٥٨ - واسترسل قائلا ان لجنة الاشتراكات قد درست أيضا استخدام الثروة القومية كمؤشر يمكن أن يحل محل الدخل القومي أو يكمّله في وضع جدول الأنصبة المقررة . وأضاف انه يمكن القول في هذا الصدد بأنه نظرا لعدم توفر بيانات صالحة للمقارنة حتى الآن عن الثروة القومية لجميع الدول الأعضاء الـ ١٥٦ ، فلن يكون بالامكان وضع مقياس منهجي لمفهوم أكثر شمولا للقدرة على الدفع . ومن جهة أخرى ، ففي حالة وجود بيانات كافية لتحديد امكانية مقارنة الثروة المتراكمة لعدد كبير من الدول الأعضاء ، يكون من المجدى تطبيق هذه المؤشرات بصفتها مؤشرات مكملة كيما يتسنى تصحيح النظام الراهن القائم على الدخل القومي فقط . وأضاف قائلا ان هناك على ما يبدو بعض الخلط فيما يتعلق بمدى توفر تقديرات الثروة القومية وصلاحيتها للمقارنة ، وقال انه يأمل في ازالة هذا الخلط . وذكر أنه كان امام لجنة الاشتراكات في دورتها الأخيرة دراسة عن الثروة القومية تغطي ٦٠ بلدا ، وأنها أحاطت علما بالتعريف الشامل للثروة القومية الذى يشمل صافي الأصول الملموسة وغير الملموسة . وأشار الى ان تقديرات الثروة القومية بالنسبة لـ ٢٢ من الـ ٦٠ بلدا التي كانت موضع الدراسة الاستقصائية ، تشمل كافة قطاعات الاقتصاد ولكنها لا تشمل جميع أنواع الأصول . والواقع ان البيانات المتعلقة ببلد واحد فقط تضمنت جميع الأصول ، الملموسة وغير الملموسة ، بينما اقتصر مفهوم الآخرين للثروة على الأصول الثابتة ، أو على مزيج من الأصول الثابتة والموجودات . وذكر انه بالنسبة للبلدان الباقية الـ ٣٨ فان بيانات الثروة القومية تتصل بقطاع واحد فقط من الاقتصاد ، بينما يقتصر في ذكر الأصول المغطاة لهذه المجموعة على الأصول الثابتة أو مزيج من الأصول الثابتة والموجودات . وفي خمس حالات فقط تغطي البيانات الأراضي أيضا . وقال انه بالاضافة الى الافتقار الى التغطية الموحدة للقطاعات والأصول ، فان التقديرات المتعلقة بالبلدان موضع الدراسة تقوم على أساس فترات زمنية وأساليب تقييم مختلفة . وأشار الى ان لجنة الاشتراكات تدرك تماما رغبة كثير من الدول الأعضاء في أخذ مفهوم الثروة المتراكمة في الحسبان كعامل في تحديد جدول الأنصبة المقررة ، بيد أنه ليس لديها في المرحلة الحالية من التنمية الاحصائية أى خيار سوى ابقاء المسألة قيد الاستعراض .

٥٩ - ومضى قائلا ان بعض الوفود قد أعربت عن قلقها ازاء امكانية المقارنة بين تقديرات الدخل القومي القائمة على أنظمة الحسابات القومية المختلفة . وأكد على ان جدول الأنصبة المقررة يقوم على أساس تقديرات الدخل القومي القابلة للمقارنة . وأشار الى ان مفهوم الدخل القومي المستخدم هو المفهوم المحدد في نظام الحسابات القومية . وقال ان البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا

(السيد علي)

التي تستخدم لأغراض حساباتها القومية مفهوما بديلا هو مفهوم الناتج المادى الصافي قد استمرت في تزويد المكتب الاحصائي للأمم المتحدة بتقديرات معادة التحديد للدخل القومي ، وفقا لمفاهيم نظام الحسابات القومية ، أو وفقا لمعلومات تفصيلية تيسر تحويل البيانات القائمة على نظام الناتج المادى الصافي الى مفهوم نظام الحسابات القومية . وأشار الى ان التقدم الكبير المحرز في ربط مفهوم نظامي الحسابات القومية ، قد جعل من الممكن اجراء هذا التحويل في البيانات اما عن طريق البلدان ذاتها ، أو عن طريق المكتب الاحصائي . وقال ان بيانات الدخل القومي الناتجة كانت قابلة للمقارنة على نحو ملائم ، بينما رأى المكتب الاحصائي ان الاختلافات القائمة لم تكن أكبر من الفروق الموجودة في البيانات المتعلقة بالبلدان التي تستخدم نفس نظام المحاسبة ولكنها تختلف من حيث عمليات توليد الدخل .

٦٠ - وقال انه استجابة للقرار ٣٤/٦ باء قامت لجنة الاشتراكات في دورتها لعام ١٩٨١ بدراسة تفصيلية للطرق والوسائل التي من شأنها تعزيز عنصرى العدالة والانصاف في جدول الأنصبة المقررة . وأضاف قائلا ان اللجنة لم تستطع الاتفاق على بديل للصيغة الحالية للخصم المسموح به للدخل الفردى ، أو على اسلوب لتجنب التفاوت المفرط بين المعدلات الفردية للأنصبة المقررة أو على تغيير فترة الأساس الاحصائية . وقال انه اذا كان ذلك يعتبر فشلا من جانب اللجنة ، فلا يمكنه القول الا أن للأعضاء آراء ومواقف مختلفة تجاه جميع هذه المسائل . وأشار الى أن نفس المناقشة التي دارت في اللجنة الخامسة قد ساعدت على ابراز الخلافات القائمة .

٦١ - وفيما يتعلق بالآراء التي تم الاعراب عنها بصدد توزيع أعباء الأنصبة المقررة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، قال ان معدل الأنصبة المقررة لبلد ما لا يقوم على أساس المستوى المطلق لدخلها القومي بل على المستوى النسبي لدخلها " الخاضع للضريبة " - والذى يحدّد على انه الفرق بين الدخل القومي وبلغ السماح المتلقى بموجب صيغة الخصم المسموح به للدخل الفردى - بالمقارنة مع اجمالي دخل جميع الدول الأعضاء مجتمعة معا ، الخاضع للضريبة . ومن ثم فان الزيادة أو النقصان المطلق في الدخل القومي لأى بلد لا يؤثر تأثيرا مباشرا على أنصبتها المقررة . وقال ان ذلك يفسر سبب ما يحدث في بعض الحالات الفردية من انخفاض في الأنصبة المقررة لبعض البلدان المتقدمة النمو وارتفاع في الأنصبة المقررة لبعض البلدان النامية . وأشار الى أن مساهمة البلدان التي تنتمي الى مجموعة السبعة والسبعين قد وصلت الى ١١,٠٦ في المائة من ميزانيات السنوات ١٩٧١-١٩٧٣ ، بينما حدّد النصيب المقرر للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٣١,٢ في المائة ، وبلغ معدل الحد الأدنى للأنصبة المقررة حينئذ ٠,٠٤ في المائة ؛ كما بلغت مساهمة هذه البلدان في فترة السنوات ١٩٧٤-١٩٧٦ ، ٢٦,٨ في المائة ، بينما انخفض النصيب المقرر للولايات المتحدة انخفاضا متزايدا الى ٢٥ في المائة ؛ وكان معدل الحد الأدنى للأنصبة المقررة محدّدا حينئذ بنسبة ٠,٠٢ في المائة ؛ وبلغت مساهمة هذه البلدان ٨,٦٥ في المائة في عام ١٩٧٧ و ٩١,٧ في

(السيد علـــي)

المائة للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ ؛ و ٨ر٩٨ في المائة للفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ . وأضاف قائلا ان معدل الأنصبة المقررة لمجموعة السبعة والسبعين قد انخفض بذلك بين عام ١٩٧١ وعام ١٩٨١ بنسبة ٢ر٠٨ من النقاط المئوية . كما ينبغي الملاحظة بأن عضوية المجموعة قد تغيرت على مدى السنين وان الحدود الدنيا للأنصبة المقررة ازدادت انخفاضا فبلغت ١ر٠ .

٦٢ - واردف قائلا ان البعض قد أعرب عن قلقه ازاء الارتفاع النسبي في خدمة الديون العامة الخارجية لبعض البلدان ، وارتفاع معدلات التضخم غير العادى الذى يواجه البعض الآخر . وقال ان لجنة الاشتراكات قد راعت هذه العوامل في عملية التخفيف .

٦٣ - وفيما يتعلق بالمسألة التي أثارها ممثل كوبا ، قال ان المذكرة الشفوية التي تلقتها لجنة الاشتراكات من الممثل الدائم لهذا البلد تبلغ اللجنة فقط بأن الاحصاءات ذات الصلة بالموضوع ستصلها في الوقت المناسب . وأضاف قائلا ان اللجنة بالطبع ستضع هذه الاحصاءات عند تلقيها موضوع الاعتبار اللازم .

٦٤ - ولاحظ باهتمام التحليل الدقيق الذى قدمته ممثلة جزر البهاما عن المنهج المتبع حاليا في حساب جداول الأنصبة المقررة ، واقتراحاتها بشأن استخدام طرق جديدة لقياس القدرة النسبية على الدفع . وأكد لجميع الأعضاء ان لجنة الاشتراكات ستأخذ بعين الاعتبار الآراء التي أعربوا عنها أثناء مناقشة البند في اللجنة الخامسة .

٦٥ - السيد ايرازيفسكي (بولنـدا) : قال انه بالرغم من انه يدرك أن أعضاء مجموعة السبعة والسبعين يقومون باجراء مشاورات حول مختلف المسائل الواردة في تقرير لجنة الاشتراكات ، فان وفده يفضل تشكيل فريق عامل تابع للجنة الخامسة يتولى اعداد مشروع قرار بشأن البند ١٠٦ من جدول الأعمال . وقال ان جدول الأنصبة المقررة يعتبر مسألة ذات أهمية حيوية لجميع البلدان ، خاصة تلك البلدان التي تشعر بأن نصيبها لم يقدر تقديرا عادلا ، ولذلك فان توفير محفل يتيح للجميع الاعراب عن آرائهم يعد أمرا ضروريا ، وأشار الى أن المشاكل التي يواجهها بلده تعتبر مشابهة لمشاكل البلدان النامية ، الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين . وقال ان وفده لذلك يرحب بفرصة المشاركة في اعداد مشروع قرار ، وقال انه قد أبلغ ذلك الى رئيس مجموعة السبعة والسبعين . وأضاف قائلا انه نظرا لمرور الوقت بسرعة ، فان أفضل اجراء هو القيام بتوسيع نطاق المشاورات بحيث تتيح الاشتراك لجميع الوفود المهتمة .

٦٦ - السيد بوزربيـة (الجزائر) : تحدث بصفته رئيسا لمجموعة السبعة والسبعين فقال انه قد فهم انه لم يقدم أى اقتراح رسمي لتشكيل فريق عامل . وأضاف قائلا ان مجموعة السبعة والسبعين تواصل مشاوراتها وتنتظر وصول بعض المعلومات المطلوبة من الأمانة العامة ، وهي المعلومات التي

(السيد بوزربية ، الجزائر)

ستمكنها من وضع مشروع قرار في صيغته النهائية ، ومناقشة هذا المشروع مع الوفود الأخرى المهتمة بالأمر . ولهذا ناشد اللجنة ان تتيح للمجموعة مزيدا من الوقت كيما يتسنى لها استكمال مشاوراتها .

٦٧ - السيد كوردييرو (البرازيل) : قال ان وفده لا يعارض تشكيل فريق عامل بشأن البند ١٠٦ من جدول الأعمال ، وأضاف ان وفده هو ، مع ذلك ، الذى طلب من مجموعة السبعة والسبعين أن تحاول الوصول الى موقف مشترك قبل الدخول في مناقشات مع المجموعات الأخرى ، ولذلك فهو يضم صوته الى الأصوات المطالبة باتاحة وقت اضافي لهذا الغرض .

٦٨ - السيد ابرازيفسكي (بولندا) : قال انه يمكن للجنة ان تقرر في غضون الأيام القليلة القادمة ما اذا كانت في حاجة الى اقامة فريق اتصال موسع من أجل اعداد مشروع قرار . وقال ان أى حل يقدم لوفده محفلا للاعراب عن آرائه يعتبر حلا مرضيا .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥